

التسعير التجريبي

وموقف الشريعة الإسلامية منه

للدكتور نذيه حمّاد

أ - معنى التسعير :

المراد بالتسعير : ان يقوم ولي الأمر بتحديد أسعار الحاجيات ، سواء أكانت أعياناً أم منافع ، واجبار اربابها على بيعها بالسعر المحدد .
فالتسعير إذاً يشتمل على أمرين (أحدهما) تحديد ولي الأمر لأسعار الأشياء التي يحتاج الناس إليها . (والثاني) اجبار اربابها على بيعها بالسعر الذي حدده .

مشروعية التسعير :

وقد اختلف الفقهاء في مشروعيته على ثلاثة أقوال :

١ - مذهب الشافعية والظاهرية ومالك في المشهور عنه وجمهور الحنابلة الى ان أرباب الحاجات أحرار في بيعها بما يشاؤون من الأسعار ، سواء جلبوها من خارج البلد أم جاؤوا بها من البلد نفسه ، وسواء أكان الناس مضطرين إليها أم كانوا غير مضطرين ؛ وليس لولي الأمر ان يتدخل في تحديد الأسعار عليهم ، بل يجب عليه ان يتركها حرة ، يحددها قانون العرض والطلب الذي تسير عليه التجارة (١) .

١ - المفنى لابن قدامة ٢١٧/٤ ، المحلى لابن حزم ٤٠/٩ ، الروضة للنووي ٤١١/٣ فتح العزيز للرافعي ٢١٧٧/٨ ، المنتقى شرح الموطأ للباقي ١٨/٥ الطرق الحكيمة لابن قيم الجوزية ص ٢٥٧ ، نيل الاوطار للشوكاني ٢٤٨/٥

واحتجوا على ذلك :

(أولاً) بقوله تعالى (إلا ان تكون تجارة عن تراض بينكم) (١) ، فلم يشترط الله سبحانه وتعالى في التجارة الا التراضي ، وذلك يقتضى ان يكون التراضي هو المبيع لسائر العقود التجارية : فطالما ان المتبايعين قد تراضيا على سعر المبيع ، فالمبيع مشروع ، وليس لولي الأمر ان يتدخل فيه .

(ثانياً) بما روى ابو داود والترمذى وابن ماجه والدارمى والبخارى وأحمد وأبو يعلى عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ! غلا السعر ، فسعر لنا : فقال عليه الصلاة والسلام : ان الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق : وإني لأرجو أن القى الله تعالى وليس أحد يطلبنى بمظامة في دم ولا مال » : صححه ابن حبان ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح : وقال الحافظ ابن حجر : اسناده على شرط مسلم (٢) .

فوجه الدلالة في هذا الحديث من أمرين :

أحدهما : انه لم يسعر ، وقد سأله ذلك ، فلو جاز لأجابه اليه .
والثاني : انه علل بكونه مظلماً ، والظلم حرام .

٢ - وذهب الحنفية الى ان التجار أحرار في بيعهم ، ليس لولي الأمر أن يسعر عليهم الا الطعام فقط ، اذا تحكّم أربابه في سعره ، وتعدوا عن قيمته تعدياً فاحشاً ، وعجز ولي الأمر عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسعير ، فحينئذ لا مانع منه بمشورة أهل الرأي والبصيرة : لكن تسعيره لا يكون ملزماً لهم ، فإن تعدى التجار وباعوا بأكثر من السعر الذى حدده الإمام جاز بيعهم ونفذ (٣) .

٣ - وذهب فريق آخر من الفقهاء الى ان التسعير قسمان : ظلم محرم ، وعدل جائز : (أما الظلم المحرم) فهو الذى يتضمن ظلم الناس واكراههم بغير حق

١ - الآية ٢٩ من (النساء) .

٢ - انظر تلخيص الخبير للرافعى ١٤/٣ ، نيل الاوطار ٢٤٨/٥

٣ - الهداية للميرغاني ٦٩/٤ ، الفتاوى الهندية ٢١٤/٣

على البيع بضمن لا يرضونه ، أو منعهم مما أباح الله لهم ، بأن كان الناس يبيعون
سلمهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم ، وارتفع السعر لقلّة الشيء أو
لكثرة الطلب عليه :

(وأما العدل الجائر) فمثل ان يمتنع ارباب السلع أو المنافع عن بيعها مع اضطرار
الناس اليها الا بزيادة على القيمة المعروفة ، فيوجب عليهم ولي الأمر بيعها بضمن
المثل الزاماً لهم بالعدل الذي أمر الله به ، ومنعاً لهم من الظلم والاستغلال :

ويكون ذلك بأن يجمع ولي الأمر أهل سوق ذلك الشيء ، ويعلم منهم كيف
يشترّون وكيف يبيعون ، فيحدد لهم السعر الذي تتحقق به مصالحتهم ومصلحة
المشتريين ، بحيث يجعل للباعة من الربح ما يقوم بهن ، ولا يكون فيه اجحاف
بالناس ، وبهذا قال العلامة ابن قيم الجوزية (١) :

ج- تحوير محل النزاع :

يلاحظ جلياً من هذه الأقوال ان الفقهاء جميعاً متفقون على عدم جواز
التسعير إن لم يكن هناك ثمة حاجة اليه ، لقوله تعالى (الا ان تكون تجارة عن تراض
منكم) وأخذاً بحديث أنس عندما غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، وطلب الصحابة منه التسعير ، فقال : ان الله هو المسعر القابض الباسط :
الحديث :

وان اختلافهم انما كان في حالة تعدي أرباب السلع أو المنافع ، وأمتناعهم عن
بيعها مع ضرورة الناس اليها الا بزيادة على القيمة المعروفة : فذهب جمهور الفقهاء
في هذه الحالة الى عدم جواز التسعير مطلقاً . وذهب الحنفية الى جواز تسعير الطعام
فقط على وجه النصح والإرشاد من الحاكم ، لا على سبيل القسر والإلزام . وذهب
الفريق الثالث من الفقهاء الى وجوب التسعير عليهم مراعاة للمصلحة العامة ،
وتقديمها على المصلحة الخاصة ، لأن تصرف الإمام على الرعية منوط بمصلحتهم :

١ - الطرق الحكمية ص ٢٤٤ وما بعدها و ص ٢٥٨ وما بعدها

وقول الحنفية في الواقع لا يخالف في جوهره قول الجمهور ، لأن تحديد الإمام لسعر الطعام عند الحنفية لأهل السوق لا إعتبار له ، وليس تسعيراً حقيقياً ، لفقدانه عنصر الإلزام والإيجاب .

د - المناقشة والترحيع :

وبالنظر في هذه الأقوال وأدلتها يلوح لي رجحان القول الأخير بأن على الإمام أن يسعر على التجار بشكل يضمن مصاحتهم ومصاحبة المشترين معاً ، بلا وكس ولا شطط (١) وان تسعيره يكون ملازماً لهم ، وانه يجب عليهم اتباعه قضاءً وديانةً . وذلك :

(أولاً) لأن استدلال المانعين للتسعير في هذه الحالة بقوله تعالى (الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) على ان البائع والمشتري اذا تراضينا على سعر المبيع ، فالبيع مشروع ليس لولي الأمر ان يتدخل فيه غير مسلم . لأن قبول المشتري شراء ما هو مضطر اليه من طعام وشراب ولباس ومنافع سكن وما الى ذلك مع زيادة فاحشة عن قيمته المعتادة ، ليس هو الرضا الذي جعله الله مناطاً لإباحة البيوع ، وإنما هو اذعان المضطر ، ولجوء صاحب الحاجة للحصول على ما هو مضطر اليه مع تحمل الضرر البالغ الناشئ عن تحكم التجار وجشعهم واستغلالهم .

ولأن استدلالهم بحديث أنس (ان الله هو المسعر القابض الباسط :) غير مسلم أيضاً ، لأنه ليس لفظاً عاماً يمنع كل تسعير ، وإنما هو مختص بقضية معينة ، وليس فيه أن احداً امتنع عن بيع ما الناس مضطرون اليه الا بزيادة فاحشة على القيمة المعتادة . بل ورد في حالة الغلاء الطبيعي في الأسعار : ولا خلاف في عدم جواز التسعير عند قيام الغلاء غير الناشئ عن تعدى التجار واستغلالهم وظلمهم .

(ثانياً) لأن جزئيات الشريعة وكتلياتها تدل على وجوبه في هذه الحالة :

أ - لقوله سبحانه وتعالى (ان الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى : :) (١) : فلم يدع الشارع جل وعلا فرداً من افراد العدل ولا صورة من صوره الا وأمر بها . ولم يدع فرداً من أفراد الجور والظلم ، أو حالة من حالاته الا ونهى عنها .

ولا ريب ان تعدى التجار وزيادتهم في أسعار ما يحتاج اليه الناس ، حتى يضطروهم الى شرائه بما يفرضون من الأسعار الفاحشة جور وظلم واستغلال يجب على الامام ان يرفعه بالتسعير الزاماً لهم بالعدل الذى ألزم الله به عباده ، وحماية لمصالح الجماعة .

ولله در ابن القيم ما أبدع قوله :

« ان الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهى عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها ، فكل مسألة خرجت عن العدل الى الجور وعن الرحمة الى ضدها وعن المصلحة الى المفسدة وعن الحكمة الى العبث ، فليست من الشريعة وان أدخلت فيها بالتأويل . فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه وظله في ارضه وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله صلى الله عليه وسلم أتم دلالة وأصدقها » (٢) .

ب - ولأن في التسعير رعاية للحقين : حق الناس بدفع الضرر عنهم بمنع تعدى التجار في الأسعار تعدياً فاحشاً ، وحق الفرد بإعطائه ثمن المثل ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » (٣) .

١ - الآية ٩٠ من سورة النحل

٢ - اعلام الموقعين عن رب العالمين ١٤/٣

٣ - أخرجه ابن ماجه والبيهقى واحمد والدارقطنى والحاكم فى المستدرک وقال : صحيح على شرط مسلم ، (انظر المبين المعين للملا على القارى ص ١٨٤ وما بعدها)

ج- ولأن فيه تقديماً للمصاحبة العامة - وهى مصاحبة الناس المضطرين الى السلع أو المنافع بأن يشتروها بقيمتها المعتادة - على المصاحبة الخاصة - وهى مصاحبة التجار في الامتناع عن بيعها الا بربح فاحش . ولا خلاف بين الفقهاء على ان المصاحبة العامة مقدمة على المصاحبة الخاصة عند تعارضهما :

د- ولما ثبت في الصحيحين « ان النبي صلى الله عليه وسلم منع من الزيادة على ثمن المثل في عتق الحصاة من العبد المشترك : فقال : من اعتق شركاً له في عبد ، وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد ، قُوم عليه قيمة عدل ، لا وكس ولا شطط ، فأعطى شركاءه حصصهم ، وعتق عليه العبد » .

فلم يمكن الرسول صلى الله عليه وسلم المالك في ان يساوم المعتق بالذي يريد ، لأنه لما وجب عليه أن يملك شريكه المعتق نصيبه الذى لم يعتقه لتكميل الحرية في العبد ، قُدِّرَ عوضه بأن يقوم جميع العبد قيمة عدل ، ويعطيه قسطه من القيمة .

فصار هذا الحديث أصلاً في ان من وجبت عليه المعاوضة ، أجبر على ان يعاوض بثلث المثل لا بما يزيد عن القيمة ، وصار أصلاً في جواز اخراج الشيء عن ملك صاحبه قهراً بقيمته للمصاحبة الراجعة .

فإذا كان الشارع يوجب اخراج الشيء عن ملك مالكة بعوض المثل لمصاحبة تكميل حرية واحد بعينه ، ولم يكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة ، فكيف لا يجب ذلك اذا كانت الحاجة بالناس الى التملك أعظم ، وهم اليها أضر ! مثل حاجة المسلمين الى الطعام والشراب واللباس وما الى ذلك . فمصاحبتهم هذه مصاحبة عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه كما في العتق ، فتقدير الثمن فيها بثلث المثل على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل الحرية :

هـ- واذا كان الشارع قد جعل الشريك مسلطاً على انتزاع الشقص المشفوع فيه من يد المشتري بثلثه الذي ابتاعه به دون أية زيادة عليه لأجل مصاحبة التكميل

لواحد ، فكيف بما هو أعظم من ذلك ! فإذا جاز له انتزاعه منه بالثمن الذى وقع عليه العقد لا بما شاء المشتري من الثمن لأجل هذه المصاحبة الجزئية ، فكيف اذا كانت هناك مصاحبة عامة ، بأن يشتري الناس ما يضطرون اليه بعيته المعتادة دون استغلال التجار وظلمهم وتحكمهم !

لهذا كله قال العلامة ابن القيم : « وجماع الأمر ان مصاحبة الناس اذ لم تتم الا بالتسعير ، سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط : واذا اندفعت حاجتهم وقامت مصاحبتهم بدونه لم يفعل » (١) .

وقال القاضى ابن العربي في شرحه على سنن الترمذى بعد أن أورد حديث أنس تحت عنوان (التسعير على الناس اذا خيف على أهل السوق ان يفسدوا أموال المسلمين) : « قال سائر العلماء بظاهر الحديث لا يسعر على أحد : والحق التسعير ، وضبط الأمر على قانون لا تكون فيه مظامة على أحد من الطائفتين . وذلك قانون لا يعرف الا بالضبط للأوقات ومقادير الأحوال وحال الرجال ، والله الموفق للصواب : وما قاله النبى صلى الله عليه وسلم حق " ، وما فعله حكم ، لكن على قوم صح ثباتهم ، واستسلموا الى ربهم ، أما قوم قصدوا أكل الناس والتضييق عليهم فباب الله أوسع وحكمه أمضى » (٢) :

١ - الطرق الحكيمة ص ٢٦٤

٢ - عارضة الاحوذى شرح سنن الترمذى ٥٤/٦

مراجع البحث

- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لمحمد بن أبي بكر الزرعي الشهير بابن قيم الجوزية المتوفي سنة ٧٥١ هـ : مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م
- المغني لعبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي المتوفي سنة ٦٢٠ هـ طبعة دار المنار بالقاهرة سنة ١٣٦٧ هـ .
- المحلى لعلي بن احمد بن سعيد بن حزم الاندلسي المتوفي سنة ٤٥٦ هـ : المطبعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٣٥٠ هـ
- المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الاندلسي المتوفي سنة ٤٧٤ هـ : الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٣٢ هـ .
- فتح العزيز شرح الوجيز لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي المتوفي سنة ٦٢٣ هـ مطبوع مع المجموع للنووي في مطبعة التضامن الاخوى بالقاهرة سنة ١٣٤٧ هـ .
- روضة الطالبين وعمدة المفتين ليحيى بن شرف النووي الدمشقي المتوفي سنة ٦٧٦ هـ طبعة المكتب الإسلامي بدمشق سنة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لأحمد بن حجر العسقلاني المتوفي سنة ٨٥٢ هـ : طبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
- الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالم كيرية : الطبعة الثانية بالمطبعة الاميرية ببولاق سنة ١٣١٠ هـ .

- الهداية لبرهان الدين علي بن أبي بكر الميرغيناني المتوفي سنة ٥٩٣ هـ : طبعة مصطفى الباي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م .
- المبين المعين لفهم الأربعين للملا علي بن سلطان القاري المتوفي سنة ١٠٣٠ هـ الطبعة الاولى بالمطبعة الجمالية بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م .
- عارضة الاحوذى شرح سنن الترمذى لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المتوفي سنة ٥٤٣ هـ : مطبعة الصاوى بمصر سنة ١٣٥٣ هـ .
- نيل الاوطار — شرح منتقى الاخبار لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفي سنة ١٢٥٠ هـ . طبعة مصطفى الباي الحلبي بالقاهرة سنة ١٤٨٠ هـ .
- اعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزيه محمد بن ابي بكر الزرعي المتوفي سنة ٧٥١ هـ مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .